

التعديلات الدستورية واثرها على ممارسة العمل الحزبي داخل الحرم الجامعي

Constitutional amendments and their impact on the practice of partisan work on campus

الدكتور هاشم احمد بلص

استاذ مساعد

جامعة عجلون الوطنية، كلية الحقوق، الاردن

H.balas@anu.edu.jo

المستخلص

التعديلات الدستورية جاءت بمخرجات لعملية التحديث السياسي والتي أكدت على تعديل التشريعات لتمكين الشباب من المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتنمية قدراتهم ودعم إبداعاتهم وابتكاراته، في خطوة تشريعية متطورة رسم سياستها سيد البلاد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين حفظه الله ورعاه وجه بها الحكومة لتتخذ إجراءات متوافقا مع النهج الديمقراطي، التي ادت الى القيام بتغيير التشريعات التي يتم اتباعها في مؤسسات التعليم العالي، كان يهدف الانتقال بالطلبة الجامعيين لوضع أفضل، لتلبية احتياجات الطلبة المعرفية والاجتماعية، وتمكين الطلبة من التعامل مع القضايا المختلفة، مثل: الديمقراطية، واحترام الرأي الآخر، والتعاون وغيرها، وكان من اهم هذه الاجراءات السماح للطلبة الحزبيين تمثيل احزابهم والقيام بانشطة حزبية داخل الحرم الجامعي. يمكن الطلبة من الاعتماد على أنفسهم لتحقيق مطلب التعلم وممارسة الحياة الحزبية بصورة صحيحة تعتبر من المعايير الهامة مثل (الحرية، والمشاركة)، وتزيد من ثقة افراد المجتمع في التعليم لتحقيق الديمقراطية، ومن اجل بيان اثر التعديلات الدستورية في دور الجامعات من خلال توافق التشريعات والتعديل فقد عمد الباحث الى بيان التعديلات التشريعية الخاصة بالعمل الحزبي في الحرم الجامعي في المبحث الاول من هذه الدراسة وبيان اثر التعديلات في دور الشباب الحزبي داخل الحرم الجامعي في المبحث الثاني اما المبحث الثالث فقد خصصه الكاتب لبيان الاهداف الوطنية في دور الشباب الجامعي الحزبي.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات التعليمية، المعرفية، الديمقراطية، الاحزاب.

Abstract

The constitutional amendments brought outputs of the political modernization process, which emphasized the amendment of legislation to enable young people to contribute to political, economic and social life, and to develop their capabilities and support their creativity and innovations, in an advanced legislative step whose policy was drawn by the master of the country, His Majesty King Abdullah II Bin Al-Hussein, may God protect and preserve him, and directed the government to take Procedures compatible with the democratic approach, which led to a change in the legislation that is followed in institutions of higher education, with the aim of moving university students to a better position, to meet students' cognitive and social needs, and to enable students to deal with various issues, such as: democracy, respect for other opinion, And cooperation and others, and one of the most important of these measures was to allow partisan students to represent their parties and to carry out partisan activities on campus.

Enabling students to rely on themselves to achieve the demand for learning and practicing partisan life correctly is considered one of the important criteria such as (freedom, participation), and increases the confidence of members of society in education to achieve democracy, and in order to demonstrate the impact of constitutional amendments on the role of universities through the compatibility of legislation and amendment. The researcher intended to explain the legislative amendments related to partisan work on the university campus in the first section of this study, and to indicate the impact of the amendments on the role of partisan youth on campus in the second section.

Keywords: educational institutions, knowledge, democracy, parties

المقدمة

ان تأثر الدول بعضها البعض لا تنف حدوده عند اعمال التجارة والاقتصاد بل يكون هذا التأثير بالمواقف السياسية للبلاد وتقوم كل دولة بتطوير انظمتها السياسية واعادة هيكلتها بحسب مقتضى الحال وبحسب تطور وانفتاح افراد مجتمعاتها على المجتمعات الاخرى، ومنذ نشوء الدول وبداية عهد وجودها وانطلاق نظرية العقد الاجتماعي وتمكين سمات معينة من تولى زمام الحكم والقدرة على ادارة امور الافراد داخل حدود الدولة، اصبحت تستقل كل دولة عن الاخرى بطبيعة النظام السياسي الذي يحكمها، والمملكة الاردنية الهاشمية كغيرها من الدول دائماً ما تسعى الى التطوير والارتقاء بالمجتمع، ولعل اهم جوانب هذا الارتقاء هو اثبات وجود الديمقراطية داخل المجتمع بارقي مستوياتها، ومن اسامي الامثلة التي تطرح في هذا المجال، هو قدرة افراد المجتمع على التدخل في اعمال السلطة والرقابة عليها وان يحض كل افراد المجتمع بفرصة المشاركة في عمليات اتخاذ القرار وان يكون للافراد الحق في ابداء اراءهم بكل حرية وثقة واطمئنان.

مشكلة البحث

ان وجود الاحزاب السياسية هي اسما مظاهر الديمقراطية داخل اي دولة، وان هذه الاحزاب تقوم وتظهر على ارض الواقع بفعل وجهد الاشخاص القائمين عليها، وحيث تقوم الاحزاب السياسية بدور لا يستهان به داخل اي دولة، فتظهر مشكلة الدراسة في وصول فكرة الاحزاب السياسية الى الطلبة التعليم العالي، فتظهر مشكلة الدراسة في بيان مدى قدرة الاحزاب في اصال نفسها الى طلبة مؤسسات التعليم العالي ليتمكن هؤلاء الطلبة من ممارسة النشاط الحزبي السياسي بصورة قانونية ودون اي مساءلة وان نحياز نتيجة لمواقفهم الحزبية.

اهمية البحث

تنبثق اهمية هذا البحث من خلال دراسة التعديلات الدستورية والقانونية التي حدثت للاحزاب السياسية واصبحت تفرض عليها ان تعمل بصورة كبيرة على استقطاب الشباب، وان وجود الشباب داخل الاحزاب السياسية اصبح فرضاً على الاحزاب، اضافة الى ان فئة الشباب التي حددها القانون تكون اغلبها من فئة طلبة التعليم العالي، وان هذه الفئة اصبحت ذات صوت مسموع وواجب الاحترام في الساحات السياسية.

اهداف الدراسة

جاءت هذه الدراسة لبيان اثر التعديلات الدستورية والقانونية النازمة لتأسيس الاحزاب، وبيان حاجة الاحزاب الى القيام باجراءات واتخاذ مسالك مغايرة عما سبق في سبيل تحقيق الشروط المفروضة عليها بموجب القوانين، و بيان اهمية الشاب الجامعي للاحزاب لتمكينها من نشر افكارها وبرامجها داخل حرم التعليم العالي، وذلك عن طريق الشاب الجامعي.

اسئلة الدراسة

ما اهمية اهمية التعديلات الدستورية للاحزاب السياسية؟
ما هو اثر استقلال الاحزاب السياسية عن الحكومة واجماعتها؟
ما هو اثر تمكين الشباب من ممارسة النشاط الحزبي والافصاح عنه داخل الحرم الجامعي؟
ما هي الادوار المهمة التي قامت بها الاحزاب السياسية داخل المؤسسات التعليمية؟

منهجية الدراسة

أكثر المناهج العلمية توافقاً للبحث في التعديلات الدستورية واثراً على ممارسة العمل الحزبي داخل الحرم الجامعي تتمثل في المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الذي يساعد بداية في تحديد مميزات هذه الدراسة وذلك من خلال تجميع المعلومات من خصائصها وجزئياتها، ومن ثم استخدام التحليل والنقد بالوسائل الاستقرائية والاستنباطية بغية القدرة على قراءة وتحليل النصوص القانونية المنظمة لهذا الموضوع وتفسير هذه النصوص من اجل الخروج بفهم صحيح لروح النص بما يتوافق مع مبادئ العدالة.

المبحث الاول

التطور التاريخي لقانونية الاحزاب السياسية داخل المملكة الاردنية الهاشمية

سعت المملكة الاردنية الهاشمية الى تطوير تشريعاتها بما يتواءم وتطور الحياة السياسية والعمل على ادخال الافراد فيها مما ادى الى ظهور فكرة الاحزاب السياسية، الا ان الوجود الفعلي للاحزاب السياسية في المجتمع الاردني مر بالعديد من المراحل والتطورات وشابه الكثير من العقبات مما ادى الى الخوف من فكرة الاحزاب السياسية، فبني في فكر المجتمع الاردني ان الاحزاب معادية للدولة، وان منتسبي الاحزاب لا يحظون بفرصة بالتمتع بكامل حقوقهم بذات الطريقة التي يتمتع بها الاشخاص غير المنتمين للاحزاب السياسية، لذلك مرت المملكة الاردنية الهاشمية بعزوف كبير عن الاحزاب واصبح قلة قليلة من افراد المجتمع هم من يعملون على تأسيس الاحزاب والمناواه بها^٢، لذلك توالى التعديلات الدستورية والقانونية لالغاء الفكر القديم بان الاحزاب معادية للدولة ولنظام الحكم، وترسيخ فكر ان الاحزاب السياسية تقوم بدور مهم جداً في المجتمع وفي تقييم السياسات العامة للدولة وتقييم وجهات نظر واحتياجات الشارع الى المسؤولين في الدولة والدفاع عن حقوق الافراد وتلبية رغباتهم، لذا سيتم في هذا البحث بيان الية نشوء الاحزاب السياسية في المجتمع الاردني في المطلب الاول من البحث، ومن ثم بيان الية استقلال الاحزاب السياسية الاردنية عن الحكومة ومؤسساتها في المطلب الثاني.

المطلب الاول: نشوء الاحزاب السياسية

ان فكرة الاحزاب السياسية لم تكن حديثة النشأة في المجتمع الاردني، فعقب انتهاء الحرب العالمية الاولى ومعركة المجتمع باتفاقية سايبكس بيكو ووعد بلقور انظم عدد كبير من الاردنيين الى حزب الاستقلال السوري، وبعد اعلان امارة شرق الاردن عام

^٢ يوسف ضامن خطابه، معوقات مشاركة الشباب الجامعي في الاحزاب السياسية، بحث منشور في المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، مجلد ٢، عدد ٣، كلية مجلون الجامعية- جامعة البلقاء التطبيقية، ٢٠٠٩ ص ٣١٨.

^١ تاريخ الحياة الحزبية، مقال منشور على الصفحة الالكترونية الخاصة بوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، www.mopp.gov.jo، تاريخ الزيارة (٢٣/٨/٢٠٢٣).

مرموقة، وعني الميثاق الوطني بتنظيم العمل السياسي وعمل على ترسيخ النهج الديمقراطي ونص على مجموعة من المبادئ التي لا بد من الالتزام بها اثناء ممارسة العمل السياسي، وكان من اهمها (احترام قواعد العمل الديمقراطي في السلوك العام للتنظيمات والاحزاب السياسية، والسماح للاحزاب باستئناف عملها والمشاركة بالانتخابات وترخيص احزاب جديدة)، وعلى هدى هذا الميثاق صدر عام (١٩٩٢) اول قانون خاص بالاحزاب السياسية رقم (٣٢) داخل المملكة الاردنية الهاشمية حيث عرف هذا القانون الحزب بأنه (تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الاردنيين وفقاً للدستور واحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق اهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل سلمية ومشروعة)، وجعل هذا القانون مسؤولية الاحزاب ومتابعتها والاشراف على نشاطاتها تابعة لوزارة الداخلية، وكان هذا القانون يمنع اي شخص يقل عمره عن (٢١) سنة من المشاركة في الاحزاب السياسية سواء بتأسيسها او الانضمام اليها، وفي عام (٢٠٠٧) تم الغاء قانون الاحزاب رقم (٣٢) لسنة (١٩٩٢) ليصدر الى نشر القانون جديد خاص بالاحزاب السياسية^٧ والذي ابقى لوزارة الداخلية السلطة والرقابة على عمل الاحزاب السياسية وكان وزير الداخلية هو المخول بالموافقة على طلب تأسيس الاحزاب وتدقيق اسماء الاعضاء.

المطلب الثاني: استقلالية الاحزاب السياسية

بقيت الاحزاب على حالها وتحت اشراف وادارة وزارة الداخلية وان وزير الداخلية وهو صاحب الصلاحيات في كافة الامور المتعلقة بالاحزاب، حتى عام (٢٠١٢) حيث بدأت الاحزاب بالاستقلال تدريجياً، وذلك بان تم العمل على العمل على الغاء قانون الاحزاب السياسية رقم (١٩) لسنة (٢٠٠٧)، وصدر القانون رقم (١٦) ٨، والذي نص على تأسيس لجنة شؤون الاحزاب تكون تابعة لوزارة الداخلية ولكنها تكون متخصصة بالاحزاب السياسية وحدها دون غيرها، وفي عام (٢٠١٥) تم العمل على ادخال اصدار القانون رقم (٣٩) ٩ والذي تم بموجبه الغاء القانون السابق، ونص هذا القانون على مجموعة مهمة من البنود، كان اهمها اخراج الاحزاب من سلطة وزارة الداخلية وافرادها في وزارة خاصة بها وهي وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، فكانت هذه الخطوة على درجة عالية من الاهمية في الساحة السياسية الاردنية، ذلك ان ارتباط الاحزاب بوزارة اخرى غير وزارة الداخلية يمنح الافراد الثقة بالاحزاب ويزيل حالة التخوف والتردد من الانتماء الى الاحزاب او تأسيسها. ونتيجة للاهتمام الكبير الذي حظيت به الاحزاب السياسية داخل المملكة الاردنية، ونتيجة لنفوذ الملموس الذي اصبحت تتمتع به الاحزاب، والقدرة الكبيرة لديها على

(١٩٢١) ١ منح القانون الاساسي لامارة شرق الاردن الذي بموجب نص المادة (١١) للاردنيين الحق في الاعراب عن ارائهم ومنهم الحق في تأليف الجمعيات وان يكونوا اعضاء فيها، فتم تأسيس فرع لحزب الاستقلال في الاردن، وشارك عدد كبير من اعضاء هذا الحزب في تأسيس اول حكومة اردنية، وكان لهذا النص اثر كبير على المجتمع الاردني، حيث اخذ بعد ذلك عدد لا يستهان به من الاحزاب بتأسيس، وكان من اوائل هذه الاحزاب حزب الشعب الاردني والذي تأسس عام (١٩٢٧) والذي دعا الى تأسيس مجالس نيابية منتخبة وان تكون الحكومة مسؤولة امام المجالس النيابية، ثم توالى بعد ذلك الاحزاب وتم تأسيس فتأسس حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني عام (١٩٢٩)، والذي كان من ضمن اهدافه وبرامجه تنفيذ ميثاق الوطني الصادر عن المؤتمر الوطني الاردني الاول عام (١٩٢٨) فكان هذا الميثاق اول وثيقة سياسية وطنية ذات برنامج محدد، ثم تلاه حزب التضامن الاردني (١٩٣٣)، وحزب الاخاء الاردني عام (١٩٣٧)، والحزب القومي الاجتماعي عام (١٩٣٨) ٢. وكانت هذه الاحزاب جميعها على الرغم من دورها الكبير ومناهضتها للعديد من الاتفاقيات الا انها عبارة عن احزاب تقليدية ذات امتداد عشائري وكانت فترات وجودها فعلياً فترات زمنية بسيطة، وبقية الاحزاب على عهدها هذا حتى بعد استقلال المملكة الاردنية الهاشمية وصدر دستور (١٩٥٢) ٣ والذي نص في المادة (١٦) منه على (١) للاردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون. ٢. للاردنيين حق تأليف الجمعيات والنقابات والاحزاب السياسية على ان تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف احكام الدستور. ٣. ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والنقابات والاحزاب السياسية ومراقبة مواردها). حتى عام (١٩٦٧) حيث تم الاعلان عن الاحكام العرفية في البلاد وتم تشكيل حكومة عسكرية وتعيين حكما عسكريين في كل محافظات المملكة وعلى اثرها تم حظر النشاط الحزبي وقامت الاحزاب بالعمل بصورة سرية من خلال مؤسسات المجتمع المدني الا ان ذلك ادى الى ملاحقة اعضاء هذه الاحزاب والمنادين بها، وبقيت الاحزاب السياسية في حالة تجميد حتى نيسان من عام (١٩٨٩)، حيث بدأت المقاومات الشعبية بالظهور والمطالبة بالحريات العامة وحل الحكومات العسكرية والمطالبة بقانون خاص بالاحزاب.

وتم على اثر هذه المظاهرات والاحتجاجات العمل على تعيين حكومة جديدة واجراء انتخابات برلمانية والسماح بالعمل الحزبي والغاء قانون الطوارئ، فتم الاعلان عن الميثاق الوطني عام (١٩٩١) ٥، وكان هو بمثابة مؤسسة تشريعية مؤقتة، صدر بموجب قرار ملكي من الملك الحسين بن طلال بعد انتخابات (١٩٨٩)، والتي شاركت بها جميع القوى السياسية، وقد تشكلت لجنة الميثاق من قرابة مائة عضو من شخصيات سياسية

^١ القانون الاساسي لامارة شرق الاردن، منشور على موقع <http://sub.eastlaws.com> تاريخ الزيارة (٢٠٢٣/٨/٢٢).

^٢ ايمان فريجات، التطور التاريخي لقوانين الاحزاب السياسية في الاردن (١٩٢١-٢٠١١)، بحث منشور في مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة العلوم التطبيقية، مجلد ٣٩، عدد ٢، ٢٠١٢، ص ٣٠٣.

^٣ دستور ١٩٥٢، منشور على موقع <http://muqtafiy.birzeit.edu> تاريخ الزيارة (٢٠٢٣/٨/٢٢).

^٤ د. موسى العرب، الاحزاب في الاردن.. واقع وتحديات، مقال منشور على مجلة الهدف الرقمية، عدد ١٦، تاريخ (٥ اغسطس ٢٠٢٠).

^٥ قراء في الميثاق الوطني الاردني لسنة ١٩٩١، مقال منشور على الصفحة الالكترونية لصحيفة السوسنة، www.assawsana.com بتاريخ (١٩/٤/٢٠٠٩).

^٦ قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٢) لسنة (١٩٩٢)، منشور على موقع <http://sub.eastlaws.com> تاريخ الزيارة (٢٠٢٣/٨/٢٢).

^٧ قانون الاحزاب السياسية رقم (١٩) لسنة (٢٠٠٧)، منشور في الجريدة الرسمية، عدد (٤٨٢١)، بتاريخ (٢٠٠٧/٤/٤)، ص (٢٢٣٤).

^٨ قانون رقم (١٦) لسنة (٢٠١٢)، منشور على موقع www.mohamah.net تاريخ الزيارة (٢٠٢٣/٨/٢٢).

^٩ قانون رقم (٣٩) لسنة (٢٠١٥)، منشور على الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية الاردنية، <https://moi.gov.jo>.

الحزب عن ثمانية عشر سنة بدلا من (٢١) سنة، فكان هذا التعديل تمثيلا واضحا لتمكين الشباب وتماشيا مع خطابات جلالة الملك ٣ عندما اشار الى انه (انتقال نأج الى حكومة برلمانية حقيقة فان الأردن سيحتاج الى رؤية ظهور أحزاب وطنية حقيقية تجمع المصالح المحددة والمحلية في برنامج وطني للعمل) وتأكيده دور الشباب والحرص على ادخالهم في الحياة السياسية والبرلمانية فقد اشترط المشرع في المادة (١٠/ج) من قانون الانتخاب وعند الحديث عن شروط العضوية لمجلس النواب بان لا يقل عمر المترشح عن (٢٥) سنة، وكان لهذا التعديل اثر كبير على تشجيع الشباب للمشاركة بالعمل الحزبي والبرلماني والسياسي، فقد كان يتطلب سابقا ان لا يقل العمر عن (٣٠) سنة.

المطلب الثاني: دور الشباب الجامعي في الاحزاب السياسية

رأى المشرع الاردني ان الاعمار التي نص عليها القانون أكثرها تكون من طلبة الجامعات، فعمل على النص بمنح التعرض لطلبة مؤسسات التعليم العالي بسبب الالتئام والنشاط الحزبي والسياسي، وكان هذا النص بمثابة فرصة جديدة للشباب الجامعي بالدخول الى الساحة السياسية عن طريق الاحزاب تحت مظلة قانونية، ولم يقف مفهوم النص الى هذا الحد بل مكن الشباب من ممارسة نشاطهم الحزبي داخل الحرم الجامعي، وذلك بتكبيرهم من القيام بورشات واجتماعات وعقد ندوات حول الاحزاب السياسية ومنحه الفرصة بالافصاح عن اتجاهاتهم السياسية دون مساءلة او الخوف من تبعات القيام بذلك، الامر الذي احتاجت معه مؤسسات التعليم العالي الى اعادة ترتيب انظمتها بما يتوافق بالتعديلات التشريعية، بل تم النص على ضرورة قيام مؤسسات التعليم العالي بتعديل انظمتها وتعليماتها التي تتعارض مع هذا الحق.

فتم العمل على تنظيم تمكين الشباب من ممارسة النشاطات الحزبية داخل مؤسسات التعليم العالي بأسلوب منهجي يعكس معه تأكيد الساحة السياسية الاردنية رغبتها في اشراك الطلبة الجامعيين في الاحزاب السياسية، وذلك بان تم النص على نظام ٤ خاص يعنى بتنظيم ممارسة الأنشطة الحزبية الطلابية في مؤسسات التعليم العالي، حيث عرف هذا النظام مؤسسات التعليم العالي بانها: المؤسسة التي تتولى التعليم العالي سواء كانت جامعة او كلية جامعية او كلية ممتعة متوسطة او غيرها، وعرف النشاط الحزبي بانه: الانشطة التي يحق للطلبة ممارستها في مؤسسة التعليم العالي وفقا لاحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه، وقد بينت نصوص هذا النظام الية اشراك الطلبة في النشاطات السياسية اضافة الى بيان طبيعة الانشطة الحزبية التي يمكن للطلبة ممارستها داخل الحرم الجامعي ومنها (التوعية والتثقيف الحزبي، والتعريف بالعملية الانتخابية، وتشجيع المشاركة الطلابية بالعمل العام وبالانتخابات التي تنظمها مؤسسة التعليم العالي لمجلس الطلبة او الاتحادات او الجمعيات او النوادي الطلابية فيها، وعقد الندوات والمناظرات السياسية والمشاركة فيها)، ومنح النظام ذاته الطلبة القدرة الكاملة في التعبير عن وجهات نظرهم في المواقف السياسية او وجهة نظر الاحزاب التي ينتمون اليها، دون ان يكون هناك ما يحد الطلبة او يثير قلقهم او خوفهم من التعبير عن ميولهم السياسية، وباستقراء قانون الاحزاب الجديد الذي اشترط على الاحزاب ان تضمن لمنسبها من الشباب الحق في تولي مناصب قيادية داخل الحزب، وبتطبيق هذا النص

استقطاب اعداد لا يستهان بها، ونضالها لتكون جهات مستقلة لا تتبع لاي وزارة، لذا تم الغاء العمل بالقانون القديم والعمل على اصدار القانون رقم (٧) لسنة (٢٠٢٢)، والذي جاء فيه بان طلب تأسيس الاحزاب ومتابعة امورها وتدقيق اعمالها يكون تابعاً لمجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب، وهذا النص نجد ان المشرع قد منح الاحزاب السياسية حصانة مهمة وذلك باخراجها من سيطرة الوزارات وجعل امورها تابعة لهيئة مستقلة لا دخل للحكومة بها، بل وتكون هذه الهيئة المستقلة هي المشرفة على اجراء الانتخابات الخاصة بالاحزاب السياسية باختلاف انواعها.

المبحث الثاني

الشباب والاحزاب السياسية

لم تكن التعديلات الدستورية والقانونية مقتصرة على اخراج الاحزاب من سلطة الحكومة ويجاد هيئات مستقلة تتولى متابعة امورها، بل وصل التعديل الى امور أكثر اهمية وتفصيلا كانت تتمثل في ادراج اهم فئة في المجتمع داخل الحياة السياسية والبرلمانية من خلال الاحزاب، وهي فئة الشباب، لذا سيتم في هذا المبحث بمطلبه الاول بيان دور الشباب في الاحزاب السياسية، ومن ثم بيان دور الشباب الجامعي في الاحزاب السياسية.

المطلب الاول: دور الشباب في الاحزاب السياسية

يعرف المجتمع الاردني بانه مجتمع فتي وشاب وهذا الامر لم يكن غائبا في التعديلات التي تطرأ على الدستور والقوانين، ويعود الفضل في ذلك الى المخاطبات الكثيرة التي يوجهها جلالة الملك للشباب، وتركيزه الكبير على هذه الفئة من المجتمع والقول بانهم بناء المستقبل وبهم الحجر الاساس في نهضة الدولة واستمرارها ورفقها ومواكبتها للتطورات الهائلة التي تحدث في العالم، فكان لا بد من ادخال الشباب وسعاع اصواتهم داخل الساحات السياسية، لذلك ان الشباب الاردني اليوم اصبح صاحب فكر منير وخلق وقانوني لا بد من احترامه واخذه على محمل الجد فلم يقف القانون الاخير للاحزاب السياسية عند الحد الذي تم ذكره سابقا بل اضاف شروط اضافية للاحزاب لا بد عليها من اتباعها والاخذ بها تحت طائلة عدم الموافقة على تأسيس الحزب او ايقافه عن العمل، وهذه الشروط منها ما جاء تماشيا مع الرؤية الملكية ومنها ما جاء تماشيا مع التعديل الاخير لقانون الانتخاب ٢ عام (٢٠٢٢) والذي عمل في المادة (٢) منه على تعريف القائمة الحزبية بانها (القائمة المشكلة من حزب او تحالف حزبي لغايات المشاركة في الانتخابات النيابية)، واما في ما يتعلق بشروط هذه القوائم فقد اشترط قانون الانتخاب في المادة (٨/ج/٢) منه بان (يكون هناك شاب في القائمة يقل عمره عن (٣٥) سنة وان يكون اسمه ضمن اول خمسة مترشحين)، فنص قانون الاحزاب على ان لا تقل نسبة وجود الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين (١٨) و(٣٥) سنة في اي حزب عند تأسيسه عن (٢٠٪) من اعضاء المؤسسين، ونجد ان هذه النسبة وكداية لا يستهان بها، وحسنا فعل المشرع بادخال الشباب وبهذه القوة والعدد الى الاحزاب، ولم يكن هذا هو التعديل الوحيد بل تمت اضافة تعديل جوهري وهو اشتراط ان لا يقل عمر المؤسس او عضو

^١ قانون رقم (٧) لسنة (٢٠٢٢)، منشور على الجريدة الرسمية، عدد (٥٧٨٤)، صفحة (٢٩٣٠)، بتاريخ (٢٠٢٢/٤/١٤).

^٢ قانون الانتخاب رقم (٤) لسنة (٢٠٢٢)، منشور في الجريدة الرسمية، عدد (٥٧٨٢) صفحة (٢٨٦٥) بتاريخ (٢٠٢٢/٤/٧).

^٣ الورقة النقاشية الثالثة لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، بتاريخ (٢٠١٣/٣/٢).

^٤ نظام تنظيم ممارسة الانشطة الحزبية الطلابية في مؤسسات التعليم العالي رقم (٦٨) لسنة (٢٠٢٢)، منشور في الجريدة الرسمية عدد (٥٨٢٨)، صفحة (٨٠٤٣)، تاريخ النشر (٢٠٢٢/١٢/١).

٤. أصبح وجود النشاطات الحزبية داخل الحرم الجامعي امر واقع ولا بد للجامعات من ان تعمل على تنظيم هذه النشاطات بصورة منهجة وعلمية.
٥. ارتفاع نسبة المنتسبين للاحزاب من فئة الشباب.
٦. افراد مقعد نيابي للشباب الحزبي زاد من عملية الاقبال على الاحزاب.

التوصيات

١. نوصي المشرع بضرورة تعديل نصوص قانون الانتخاب وزيادة عدد الشباب في القوائم الحزبية وعدم ابقاءهم على ضرورة توافر شاب واحد.
٢. نوصي المشرع بضرورة العمل على تعديل نصوص قانون الاحزاب السياسية وزيادة النسبة الواجب توافرها من الشباب عند تقديم طلب تأسيس الحزب وعدم ابقاءها على نسبة (٢٠٪)، ذلك ان أكثر المجتمع الاردني من فئة الشباب.
٣. يوصي الباحث بضرورة عقد الكثير من الندوات حول نظام تنظيم ممارسة الانشطة الحزبية الطلابية في مؤسسات التعليم العالي، وبيان هذه النصوص وشرحها لطلبة مؤسسات التعليم العالي بصورة وافية.
٤. نوصي الجامعات والتعليم العالي بكون محورها الاحزاب والعمل السياسي لجميع التخصصات.
٥. نوصي الجامعات بتسهيل مهام الطالب الحزبي ومساعدته عند عقد النشاط الحزبي في حرم الجامعة ومشاركته هذه الفعالية.

المصادر والمراجع:

١. تاريخ الحياة الحزبية، مقال منشور على الصفحة الالكترونية الخاصة بوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، www.mopp.gov.jo، تاريخ الزيارة (٢٠٢٣/٨/٢٣).
٢. يوسف ضامن خطابه، معوقات مشاركة الشباب الجامعي في الاحزاب السياسية، بحث منشور في المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، مجلد ٢، عدد ٣، كلية مجلون الجامعة- جامعة البلقاء التطبيقية، ٢٠٠٩.
٣. ايمان فريجات، التطور التاريخي لقوانين الاحزاب السياسية في الاردن (١٩٢١-٢٠١١)، بحث منشور في مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة العلوم التطبيقية، مجلد ٣٩، عدد ٢، ٢٠١٢.
٤. د. موسى العزب، الاحزاب في الاردن.. واقع وتحديات، مقال منشور على مجلة الهدف الرقمية، عدد ١٦، تاريخ (٥ اغسطس ٢٠٢٠).
٥. قراء في الميثاق الوطني الاردني لسنة ١٩٩١، مقال منشور على الصفحة الالكترونية لصحيفة السوسنة، www.assawsana.com، بتاريخ (٢٠٠٩/٤/١٩).
٦. دستور ١٩٥٢، منشور على موقع http://muqtafi2.birzeit.edu، تاريخ الزيارة (٢٠٢٣/٨/٢٢).

على طلبة المؤسسات التعليمية، نجد ان هذا النص قد فتح المجال بصورة كبيرة في زيادة ثقة الشباب بالاحزاب السياسية، وان نظرت الشباب للاحزاب ستكون من منظور اخر، فوجود الشباب في المراكز القيادية للحزب يعني ان برامج الحزب سيحضى فئات الشباب بنصيب علي فيها وستكون أكثر خطابات الاحزاب موجهة الى الشباب وتعنى بامور الشباب وتعمل قدر الامكان على تلبية رغباتهم وتطلعاتهم، ومساعدتهم في بناء مستقبلهم بصورة افضل، مما يزيد لدى الشباب الجامعي الرغبة بالانتماء الى الاحزاب السياسية.

وبالنظر الى نصوص نجد انها عملت على حماية الشباب اثناء التعبير عن آراءهم الحسية وبيان مواقف الاحزاب السياسية التي ينتمون اليها من السياسة العامة لدولة، اضافة الى انه حذر على مؤسسات التعليم العالي واعضاء الهيئة التدريسية والعاملين في مؤسسات التعليم العالي التأثير على الطلبة باي شكل من الاشكال بسبب انتمائهم الحزبي

وكما صدرت تعليمات ١ بموجب هذا النظام عنت ببيان تفاصيل تقديم الطلبة لطلب اقامة نشاط حزبي والاقوات التي يجوز بها عقد مثل هذه الانشطة وطرق الاعتراض في حال تم رفض الطلب.

ويجد الباحث ان هذا كله يحتاج الى دعم من الاحزاب ذاتها، فلا يتصور ان ينتسب الشباب الجامعي الى الاحزاب من تلقاء نفسه ويعمل على عقد ندوات حول الاحزاب، دون ان يكون لديه معرفة كاملة بالحزب الذي سينتمي اليه، وان هذا الانتاء سيكون مبنيا على اساس توافق اهداف الحزب وبرامجه واليات عمله مع تطلعات الشباب واهدافهم، وان يرى الشباب على ارض الواقع تنفيذا فعليا لبرامج الحزب، وان للحزب صوت مسموع داخل المجتمع والدولة وليس مجرد مظهر خارجي، بل يتمتع بالقوة والنفوذ اللذان يجعلانه محل اهتمام على مختلف الاصعدة.

الخاتمة

ان الشعبية الكبيرة التي بات تحضى بها الأحزاب في الوقت الحاضر، وتوجيه كافة الأنظار عليها وعلى خططها الاستراتيجية وعلى مواقفها وقراراتها على السياسات العامة في الدولة هذا كله جعل الأحزاب تمر بكثير من التحديات التي لا بد عليها من تخطيها، والعمل على إيجاد خطط استراتيجية تتوافق والمتطلبات العامة للمواطنين، وان ما جاء من تعديلات على التشريع بشكل عام فتح المجال امام الشباب وخاصة الجامعيين منهم للانخراط بالاحزاب.

النتائج

١. لم تصل الاحزاب الى ما هي عليه اليوم دونى ان تمر بالكثير من المراحل الصعبة.
٢. عملت الحكومة جاهدت على تخليص المجتمع الاردني من فكرة ان الاحزاب معادية للحكومة، ومحاولة زرع فكرة ان الاحزاب السياسية والحكومة يعملان على ذات الهدف وهو النهوض بالدولة.
٣. ان للشباب دور فاعل وكبير لا يمكن انكاره في المجال السياسي.

^١ تعليمات تنظيم ممارسة الانشطة الحزبية الطلابية في مؤسسات التعليم العالي لسنة (٢٠٢٢)، منشور في الجريدة الرسمية عدد (٥٨٦٨)، صفحة (٢٨٢٠)، تاريخ النشر (٢٠٢٣/٥/١٦).

٧. قانون الانتخاب رقم (٤) لسنة (٢٠٢٢)، منشور في الجريدة الرسمية، عدد (٥٧٨٢) صفحة (٢٨٦٥) تاريخ (٢٠٢٢/٤/٧).
٨. القانون الاساسي لامارة شرق الاردن، منشور على موقع <http://sub.eastlaws.com>، تاريخ الزيارة (٢٠٢٣/٨/٢٢).
٩. قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٢) لسنة (١٩٩٢)، منشور على موقع <http://sub.eastlaws.com>، تاريخ الزيارة (٢٠٢٣/٨/٢٢).
١٠. قانون الاحزاب السياسية رقم (١٩) لسنة (٢٠٠٧)، منشور في الجريدة الرسمية، عدد (٤٨٢١)، بتاريخ (٢٠٠٧/٤/٤)، ص (٢٢٣٤).
١١. قانون الاحزاب السياسية رقم (٧) لسنة (٢٠٢٢)، منشور في الجريدة الرسمية عدد (٥٧٨٤)، صفحة (٢٩٣٠)، تاريخ (٢٠٢٢/٤/١٤).
١٢. قانون رقم (١٦) لسنة (٢٠١٢)، منشور على موقع www.mohamah.net، تاريخ الزيارة (٢٠٢٣/٨/٢٢).
١٣. قانون رقم (٣٩) لسنة (٢٠١٥)، منشور على الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية الاردنية، <https://moi.gov.jo>.
١٤. قانون رقم (٧) لسنة (٢٠٢٢)، منشور على الجريدة الرسمية، عدد (٥٧٨٤)، صفحة (٢٩٣٠)، بتاريخ (٢٠٢٢/٤/١٤).
١٥. نظام تنظيم ممارسة الانشطة الحزبية الطلابية في مؤسسات التعليم العالي رقم (٦٨) لسنة (٢٠٢٢)، منشور في الجريدة الرسمية عدد (٥٨٢٨)، صفحة (٨٠٤٣)، تاريخ النشر (٢٠٢٢/١٢/١).
١٦. تعليمات تنظيم ممارسة الانشطة الحزبية الطلابية في مؤسسات التعليم العالي لسنة (٢٠٢٢)، منشور في الجريدة الرسمية عدد (٥٨٦٨)، صفحة (٢٨٢٠)، تاريخ النشر (٢٠٢٣/٥/١٦).
١٧. الورقة النقاشية الثالثة لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، بتاريخ (٢٠١٣/٣/٢).